

## المحور الرابع: القضايا المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية

حرصت وزارة المالية خلال دور الانعقاد الماضي على تأكيد تعاونها مع نواب الشعب من أجل التيسير على أصحاب المعاشات وأصحاب الأعمال على السواء، وذلك من خلال اتباع نظم ميسرة فيما يتعلق بسداد الاشتراكات التأمينية المقررة من ناحية، والاستجابة لطلبات إنشاء عدد من مكاتب التأمينات الاجتماعية في عدد من المناطق تيسيرا على أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم من ناحية أخرى. ويجسد ذلك الحوار الذي دار بين ممثلي وزارة المالية ونواب الشعب في أكثر من مناسبة كما يلي:

### 1- مد فترة إعفاء المؤمن عليهم من غرامات التأخير

ردا على موضوع الاقتراح برغبة المقدم من السادة الأعضاء: جمال حنفي، عادل حامد، يسرى بيومي، وعلى فتح الباب، بمد فترة إعفاء المؤمن عليهم من غرامات التأخير، والذي نظرت له لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب في اجتماعها الذي عقده صباح يوم الأربعاء ٢٠١٠/٣/٣١، أوضحت السيدة رئيس الإدارة المركزية للشئون القانونية بصندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بالقطاع العام أن قانون التأمين الاجتماعي لا يعرف غرامات التأخير، ولكن ما قصده السادة الأعضاء هو ربيع استثمار يتم فرضه على المبالغ التي يتأخر فيها المشتركون في التأمين الاجتماعي، وذلك طبقا للمادة ١٢٩ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ التي حددت هذا العائد بنسبة ١% شهريا زادت إلى ١,٥% عن المتأخرات الخاصة بالعام المالي الحالي تزداد إلى ٣% بالنسبة للمتأخرات المتعلقة بسنوات مالية سابقة، وهو ما كان يجعل هذا العائد يصل في المتوسط إلى ٣٦% سنويا. وأشارت إلى أن المشروع اتجه إلى هذا النهج القاسي سعيا لإلزام أصحاب المشتركين في النظام بالانتظام في سداد اشتراكاتهم، غير أنه أتى بأثر عكسي وساهم في إحجام الكثيرين عن سداد متأخراتهم التأمينية احتجاجا على العوائد الهائلة التي يتم إضافتها إليها.

وأشارت إلى أنه مع تولى السيد الدكتور يوسف بطرس غالي مسؤولية وزارة المالية مضافا إليها قطاع التأمينات الاجتماعية فقد عدل سيادته عن هذا النهج المتشدد، وبالفعل صدر القانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل نسب العائد على المتأخرات التأمينية ليصبح هو سعر العائد المعلن من البنك المركزي مضافا إليه نسبة ١% فقط وذلك على أساس سنوي وليس شهري، وهو ما خفض العائد بنسب هائلة. كما أقر القانون ثلاثة مراحل للتصالح بشأن المتأخرات التأمينية مدة كل مرحلة منها ستة شهور، يعفى من يلتزم بالسداد خلال المرحلة الأولى من كافة العوائد والمبالغ الإضافية، ويعفى في المرحلة الثانية من ٧٥% منها فقط، وفي المرحلة الثالثة يعفى من ٥٠% منها. وأكدت أن هذه المبادرة ساهمت في التشجيع على سداد مديونيات ضخمة كانت متراكمة لصالح الهيئة. كما انه مراعاة لظروف البعض ممن لم يتمكن من السداد خلال المهلة السابقة أتاح القانون رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٠٩ فرصة لسداد المتأخرات التأمينية مع الإعفاء من ٥٠% من العوائد والمبالغ الإضافية، وهو ما لاقى استجابة اقل من المستفيدين.

وأشارت ممثل وزارة المالية إلى أن العمل جرى على صرف كامل المعاش المستحق للعامل فور بلوغه سن الاستحقاق بغض النظر عن مديونية صاحب العمل. أما بالنسبة لصاحب العمل ذاته فإن القانون يمنع الصرف له لحين سداد ما عليه من متأخرات. غير أن العمل جرى على أن يتم الصرف له مع الخصم من معاشه المستحق، وذلك قبل تعديل القانون ليمنع الصرف لصاحب العمل المدين. ورغم ذلك فإن الهيئة تتسلم طلب الصرف في مثل هذه الحالات ولا تقوم

بالصرف لمدة معينة، وبعدها تقوم بعملية مقاصة بين المعاشات المستحقة له خلال هذه المدة مع المديونيات المتأخرة عليه.

وأوضحت أن رئيس الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي أعد مذكرة للعرض على وزير المالية لإتاحة فرصة ثالثة لإعفاء من يلتزم بسداد مديونيته المتأخرة للتأمينات من هذه العوائد على ثلاثة مراحل أسوة بالقانون ١٥٣، كما اقترحت أما إعفاء صاحب العمل المدين من مديونيته في حالات معينة أو تقسيطها وخصمها من معاشه المستحق، وهي لا زالت محل دراسة ولم يتخذ بشأنها قرار نهائي. وطلبت إرجاء الاقتراح لمدة شهر لحين الانتهاء من هذه الدراسات والوقوف على الرأي النهائي الذي يتم التوصل إليه.

وفي تعقيبه على رد وزارة المالية، شكر السيد العضو جمال حنفي ممثل الوزارة على ردها المدروس. وأثنى على مبادرة الوزارة الإنسانية التي تصب في صالح العديد من الحالات لأصحاب أعمال صغار بلغوا سن المعاش ولا قبل لهم بسداد المتأخرات المستحقة عليهم بما عليها من عوائد كبيرة.

## ٢- إنشاء منطقة للتأمينات والمعاشات بمركز فاقوس محافظة الشرقية

نظرت لجنة الاقتراحات والشكاوى الاقتراح برغبة المقدم من السيد العضو الدكتور فريد إسماعيل بشأن إنشاء منطقة للتأمينات والمعاشات بمركز فاقوس محافظة الشرقية، في اجتماعها الذي عقده صباح الأربعاء ٢٠١٠/٣/٣١، بحضور السيد رئيس قطاع الشؤون الفنية بصندوق التأمين الحكومي ممثلاً لوزارة المالية، الذي أشار في رده على الاقتراح المذكور إلى أن قطاع التأمينات بالوزارة يتابع هذا المطلب مع السيد العضو منذ عامين للحصول على تخصيص قطعة الأرض اللازمة لإقامة المنطقة المقترحة بمركز فاقوس، وأن قرار التخصيص قد صدر خلال الشهر الجاري من محافظ الشرقية. وأكد أن الوزارة بدأت في عملية الطرح وسوف تبدأ في أعمال إقامة المنطقة المطلوبة في أقرب وقت ممكن.

ومن جانبه عبر السيد العضو مقدم الاقتراح برغبة عن شكره لوزارة المالية على تعاونها مع الاقتراح الذي تقدم به منذ ٢٠٠٨/٢/٢٤، وقيامها بحصر المستفيدين من إقامة المنطقة لتعزيز طلب تخصيص الأرض المطلوبة لإقامتها.

وقد وافقت اللجنة على موضوع الاقتراح برغبة المذكور. وطالبت بسرعة عمليات الطرح والترسية والتنفيذ. كما وافق المجلس بجلسته الثلاثين بعد المائة على ما انتهى إليه رأي اللجنة وإحالة تقريرها عن الاقتراح برغبة إلى الحكومة لاتخاذ مآثره في شأن تنفيذه.

## ٣- إنشاء منطقة للتأمينات والمعاشات بمدينة بسيون محافظة الغربية

نظرت لجنة الاقتراحات والشكاوى الاقتراح برغبة المقدم من السيد العضو سيد زغاوة بقيام وزارة المالية باقتراح فرع للتأمينات والمعاشات بمدينة بسيون محافظة الغربية، في اجتماعها المعقود صباح يوم الأربعاء ٢٠١٠/٣/٣١، بحضور السيد رئيس قطاع الشؤون المالية بصندوق التأمين الحكومي ممثلاً لوزارة المالية، حيث أوضح أنه سبق أن تم التقدم بهذا الطلب منذ عدة سنوات وتم تحديد قطعة أرض بعينها لإقامة الفرع المطلوب، غير أن المعاينة التي تمت لها انتهت إلى أنها غير مناسبة لإقامة هذا الفرع. وأشار إلى أن الوزارة حصلت على قطعة أرض مناسبة في مدينة كفر الزيات القريبة وصدر لها قرار تخصيص وجارى اتخاذ إجراءات إقامة

الإشياء عليها فى اقرب وقت. وأكد استعداده لإعادة المعاينة لقطعة الأرض المحددة لتحديد إمكانية الإنشاء عليها.

وتعقبيا على رد ممثل الوزارة، أشار مقدم الاقتراح إلى حاجة مدينة بسيون إلى المقر المطلوب لرفع المعاينة عن كاهل المئات من كبار السن. وأكد أن الأرض المحددة صدر لها قرار تخصيص من مجلس محلى المدينة لإقامة فرع للتأمينات الاجتماعية عليها، وهى فى مكان متميز بالمدينة. وطلب إعادة المعاينة لهذه الأرض حاليا، وهو ما وعد به السيد ممثل الوزارة خلال أسبوع .

وقد وافقت اللجنة على الاقتراح برغبة المشار إليه. كما وافق المجلس على ما انتهى إليه رأى اللجنة بجلسته الثلاثين بعد المائة، وإحالة تقريرها عنه إلى الحكومة لاتخاذ اللازم بشأن الاقتراح الوارد به.

#### ٤- إنشاء منطقة للتأمينات والمعاشات بمدينة كفر الزيات محافظة الغربية

فى ذات الاجتماع السابق الإشارة إليه نظرت لجنة الاقتراحات والشكاوى الاقتراح برغبة المقدم من السيد العضو أمين راضى، بشأن إنشاء منطقة تأمينية بمدينة كفر الزيات بمحافظة الغربية. وذلك بحضور السيد رئيس قطاع الشؤون الفنية بصندوق التأمين الحكومى ممثلا لوزارة المالية، الذى أوضح أن قرارا قد صدر عن محافظة الغربية بتخصيص الأرض اللازمة بتاريخ ٢٠١٠/٢/٦ وتم استلام الأرض وطرحها للاستشارى، وقد بدأت بالفعل عملية الطرح للمناقصة لبدء التنفيذ فورا.

وقد وافقت اللجنة على الاقتراح برغبة المذكور، كما وافق المجلس بجلسته الثامنة والأربعين بعد المائة على ما انتهى إليه رأى اللجنة، وإحالة تقريرها عنه إلى الحكومة لاتخاذ ما تراه فى شأن الاقتراح الوارد به.

#### ٥- إنشاء إدارة للتأمينات والمعاشات بمدينة الشهداء محافظة المنوفية

وفى ذات الاجتماع السابق أيضا نظرت لجنة الاقتراحات والشكاوى الاقتراح برغبة المقدم من السيد العضو على محمود إسماعيل، بشأن إنشاء إدارة للتأمينات والمعاشات بمدينة الشهداء محافظة المنوفية، بحضور السيد رئيس قطاع الشؤون المالية بصندوق التأمين الحكومى ممثلا لوزارة المالية، حيث أوضح أنه ليس ثمة ما يمنع إنشاء الإدارة المطلوبة إذا تم توفير الأرض المناسبة بمدينة الشهداء. وأشار إلى أن الهيئة أنشأت مبنى كبير وحديث بمدينة تلا ونقلت إليه إدارة التأمينات والمعاشات بعد أن كانت تعمل فى شقة ضيقة. وذكر أن الإدارة الجديدة أصبحت تقدم خدماتها للمتعاملين من مركز تلا بعد أن كانوا يضطرون للتعامل مع الإدارة فى شبين الكوم، كما تم افتتاح حساب فى البنك الأهلى فى الشهداء يتم صرف المعاشات منه دون حاجة إلى الانتقال.

وتعقبيا على رد الوزارة أوضح مقدم الاقتراح الصعوبة البالغة ومشقة انتقال كبار السن بين مدينة الشهداء ومدينة تلا نظرا لصعوبة المواصلات بين المدينتين. واقترح أن يتم توفير شقة مناسبة فى مدينة الشهداء لإقامة الإدارة المطلوبة بصورة مؤقتة لحين تدبير الأرض المناسبة لإقامة مبنى خاص ومتكامل، وهو ما وافق عليه ممثل الوزارة بشرط أن تكون مساحتها مناسبة وفى الدور الأرضى لمنع المشقة فى التعامل معها.

وقد وافقت اللجنة على الاقتراح إذا تم توفير المكان الملائم بمدينة الشهداء. كما وافق المجلس بجلسته الثامنة والأربعين بعد المائة على ما انتهى إليه رأى اللجنة، وإحالة تقريرها عنه للحكومة لاتخاذ اللازم بشأن الاقتراح الوارد به.

#### **٦- إنشاء إدارة للتأمينات الاجتماعية بمدينة بور فؤاد محافظة بورسعيد**

ردا على الاقتراح برغبة المقدم من السيد العضو الدكتور أكرم الشاعر بشأن فتح فرع للتأمينات الاجتماعية بمدينة بور فؤاد بمحافظة بورسعيد، أشار السيد رئيس قطاع الشؤون الفنية بصندوق التأمين الحكومى إلى أن الوزارة طلبت من المحافظة تخصيص قطعة أرض مناسبة فى مدينة بور فؤاد لإنشاء مجمع للتأمينات والمعاشات عليها تقدم خدمات متكاملة لصندوقى المعاشات، غير أنه لم يتم الاستجابة لطلبها حتى تاريخه. وأكد أن الوزارة ليس لديها مانع من إنشاء الفرع المطلوب إذا تم توفير الأرض المناسبة.

وقد وافقت لجنة الاقتراحات والشكاوى على الاقتراح برغبة المذكور، وأوصت بتدبير الأرض المناسبة لذلك، فى اجتماعها الذى عقده صباح الأربعاء ٢٠١٠/٣/٣١. كما وافق المجلس بجلسته الثلاثين بعد المائة على ما انتهى إليه رأى اللجنة، وإحالة تقريرها عنه إلى الحكومة لاتخاذ اللازم بشأن الاقتراح الوارد به.